

الكاتب: أ/ محمد اغزييف

عنوان المقال: الدولة والمجال: العلاقة

جامعة القاضي عياض/ المغرب

والمفهوم

البريد الإلكتروني: oughzifmed@gmail.com

تاريخ الارسال: 21/11/2019 تاريخ القبول: 12/02/2020 تاريخ النشر: 2020/03/31

الدولة والمجال: العلاقة والمفهوم

State and territory: Relationship and Concept

الملخص بالعربية: تكمن أهمية الطرح الإشكالي لمعنى الدولة والمجال في تلك العلاقة المتبسة والمعقدة التي تربط بين المفهومين. إذ أن توضيح دلالتيهما ومحاولة الاقتراب من المقصود بهما يساهم، بدرجة كبيرة، في تحديد معالم الترابطات والتشابكات التي تنسج العلاقة بين الدولة والمجال. وفهم تعقيدات هذا الترابط من شأنه تبيان الهاجس المتحكم في تدبير الدولة لمجالها الترابي، وتحديد حجم الرهانات والتحديات التي تتعلق بالنهوض بالتنمية المجتمعية والمجالية على حد سواء. كما من شأنه أيضا معرفة كيفية تمرير سلطة الدولة عبر المجال انطلاقا من مختلف الأجهزة والفاعليات التي تدور في فلكها لضبط المجتمع ومراقبته.

من هذا المنطلق اكتسب طرح التساؤل عن الدلالة والعلاقة الرابطة بين المفهومين شرعيتها فأى علاقة تربط مفهوم الدولة بمفهوم المجال الترابي؟ وإلى ماذا يشير كل واحد منهما؟

إن الإلحاح والتركيز على إعطاء دلالة لمفهوم الدولة في المغرب يحمل في مضمونه أمرين أساسيين: الأول، أهمية الرجوع إلى التاريخ ودور تعرجاته وتطوراته في إرساء الثوابت المؤسسة لعلاقة الدولة بالمجال الترابي (موضوع الفقرة الثانية).

والأمر الثاني، يسمح بإدراك أساليب تدبير كل دولة لآلياتها المجتمعية وكيفية تصريف سلطتها بناء على ذلك، لأن تشكل الدولة يتحدد أساسا من خلال الشروط الاجتماعية الداخلية الخاصة بكل مجتمع على حدة. مما يعني أن من بين شروط فهم كيفية تدبير الدولة المغربية لمجالها الترابي والمجتمعي لابد من استحضار تعقيدات ممارسة السلطة في التجربة

السياسية المغربية ودور الأفكار والمفاهيم والتصورات التي تساهم في صياغتها وعلى رأسها هنا مفهوم المخزن الذي يحيل إلى تلك الصورة المعقدة والمتشابكة لتشكيل الدولة والسلطة المرتبطة بها في شموليتها، مما مفاده أن أي تحليل يريد فهم الدولة كمفهوم يجب عليه استحضار دلالات مفهوم المخزن. (الفقرة الأولى).

كلمات مفتاحية: الدولة - السلطة - المجال - النظام السياسي المغربي.

Abstract : The importance of the question of the meaning of the State and the sphere lies in the complex and interlinked relationship between the two concepts. The clarification of their meaning and the attempt to approach their meaning contribute significantly to the identification of associations and interrelationships that are conducive to the relationship between the State and the sphere. Understanding the complexities of this interdependence would demonstrate the concern that the State is managing its territorial domain, and determine the scale of the stakes and challenges of promoting both community and community development. It would also be interesting to know how the authority of the State could be passed through the field from various organs and actors involved in the administration to control and monitor the community.

Key Words: State- authority- - Moroccan political system- territory

الفقرة الأولى: الدولة والمخزن أيهما يحدد الآخر

في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعرف نشأة الدولة الوطنية بمفهومها الحديث، ونهضة فكرية أخذت على عاتقها تدعيم وتأسيس هذا الصرح المؤسسي، من خلال النقاشات والأفكار التي عملت على تحديد العناصر والمقومات الجوهرية التي بدونها لا يستقيم اعتبار دولة ما دولة قائمة الذات¹. وحددت أهم هذه العناصر في وجود شعب فوق مجال ترابي مضبوط الحدود تمارس داخله الدولة سيادتها وسلطاتها على مجموع هذا التراب، كانت الدول الإسلامية، والمغرب من بينها، تعيش ضبابية على هذا المستوى، إذ كانت تتمسك بخصوصية

الإطار الثقافي السياسي الإسلامي وعدم صلاحية نقل المفاهيم والمؤسسات من مجال ثقافي إلى آخر مغاير. وهذا التصور للسلطة هو السائد في مجموع العالم العربي الإسلامي كما ينسجم مع المحيط الطبيعي والظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان، هكذا يطرح بأن مفاهيم "السيادة" و"المشروعية" و"الأمة" و"المجال"، وبالتالي "الدولة" مفاهيم غربية محضه لا يمكن نقلها إلى هذا الحيز الغريب والفريد الذي تمثله السياسية الإسلامية، بيد أنه إذا كان هذا النزوع الفكري يفرض شمولية منهجية تؤدي إلى جمود في التحليل واختزاله في صيغ جاهزة مكرورة، حيث يجعل مفهوم الدولة الإسلامية، في تحليل المجتمع المغربي، من الثقافة بنية تحتية جديدة، فإن هذه الأخيرة بسبب ما تتعرض له من ضغوطات الواقع الملموس تجعلها في تغير دائم ومستمر².

إذا كان أغلب الباحثين يقرون بأن الدولة في المغرب تشكل بنية فوقية خاصة تستلزم مقارنة متفردة تلغي أي تماثل مع الدولة الأوروبية التي ظلت تعتبر الدولة مجرد اشتقاق للمجال الاقتصادي في صيغته الرأسمالية العالمية وما واكبها من مؤسسات سياسية³، حيث تظهر الدولة ككيان مستقل يضيف طابعا مؤسسيا على المصلحة العامة للرأسمال، لذلك يلزم عليها أن تكون مفصولة فعليا عن المصالح الرأسمالية الفردية كما يلزم أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح المادية للعمال من أجل الحصول على إجماع إيديولوجي لجميع أعضاء المجتمع⁴، فإنه سيكون من المجازفة اعتبار الدولة في المغرب تستمد جوهرها فحسب من تناقضات المجتمع الاقتصادي ومن هيمنة طبقة اجتماعية على طبقات أخرى أو من المنظومة الرأسمالية العالمية⁵. والسبب في ذلك يرجع إلى خصوصية كل دولة على حدة. فالوقائع التاريخية - يوضح أحمد الحارثي - تبين أن انبثاق الدولة في غير المجتمعات الغربية، عموما، لم يكن قط معاصرا لتكون الرأسمال العالمي، فإذا كان ذلك صحيحا، إلى حد ما، بالنسبة لبعض المجتمعات التي تم صنع الدولة فيها من طرف القوات الأجنبية، فإن الأمر لا ينطبق على المجتمعات التي كانت تتوفر على بنية سياسية قبل حلول الرأسمالية العالمية، وبعدها الاستعمار، بعدة قرون فيها، كما هو الحال بالنسبة للمغرب، وغيره من الحضارات كمصر والصين على سبيل المثال لا الحصر⁶. وبالتالي فطبيعة الدولة وكذا خاصية النظام السياسي وعلاقته بمجاله الترابي وبالمجتمع لا يمكن إدراكها فقط من خلال زاوية الاقتصاد الرأسمالي

العالمي، بل يجب، إضافة إلى ذلك، الإلحاح والتركيز على الخصوصية التاريخية لكل تشكيلة اجتماعية على حدة بهدف الإلمام بدرجة نفوذ هذه الأخيرة وقابليتها للتأثير⁷، ومعرفة طرق تدبير كل دولة لآلياتها المجتمعية وكيفية تصريف سلطتها بناء على ذلك، لأن تشكل الدولة يتحدد أساسا من خلال الشروط الاجتماعية الداخلية الخاصة بكل مجتمع على حدة.

بناء على ما سبق، كتب إدمون عمران المليح بصدد تقديمه لقراءة في أطروحة بول باسكون المنجزة حول حوز مراكش المائي ما يلي: "لا وجود للدولة، إذن، في المنطلق في شكلها المؤسسي، لكن هناك زمرة اجتماعية ذات بنية محددة مع صلاحيات سلطوية لا تقل عنها تحديدا ولها تمثيلات دينية معينة أيضا. إن للوضعية قيمة النموذج بعيدا عن النظام المرجعي المغربي. وهو بالتالي نموذج مجتمع بدون دولة بل وضد الدولة. ويمكننا بواسطة هذا النموذج أن ندرس سيرورة تشكل دولة وسلطة ممركتين"⁸. بعبارة أخرى إن للدولة في المغرب خصوصية متميزة يجب أن تؤخذ دائما بعين الاعتبار، وهو ما يزكيه الأستاذ ادريس بنعلي، حيث يدعوا إلى أنه على أي تحليل يكون موضوعه الدولة في المغرب يجب أن يأخذ في حسبانها المعطى الأساسي الذي يقدمه الواقع المغربي، كتفرد سياسي يعبر عن ذاته كليا في مفهوم "المخزن" كبنية فوقية سياسية - إيديولوجية تمتد جذورها إلى ماض بعيد وتستمر إلى يومنا هذا في شكلها التاريخي⁹، فهذا المفهوم/ الظاهرة كان هو الاسم الذي يطلق على جهاز الدولة في مرحلة ما قبل الاستعمار كما تقول الأستاذة رحمة بورقية، وإن وقفت لتتساءل: هل نحن فعلا أمام دولة، أم أمام مخزن، أم أمام شكل من أشكال الدولة؟¹⁰

قبل تقديم الإجابة عن هذا السؤال، تدعو، الأستاذة رحمة بورقية، إلى استحضار الخصائص التي حددت وجود الدولة في الحقل الغربي والتي لخصها فولتير بقوله: "الأمة هي مجموعة من الناس يقيمون فوق تراب محدد، ويكونون جماعة سياسية تتميز بوعيمها بوحدها وإرادة العيش الجماعي"¹¹. وانطلاقا من هذه العناصر (الإقليم، الشعب، الحكومة، السيادة أو إرادة العيش المشترك) حاول المفكر المغربي عبد الله العروي، بدوره، في أطروحته حول الأصول الثقافية والاجتماعية للوطنية المغربية تحديد مفهوم الدولة المغربية، فرغم إقراره بكون البلاد - خلال القرن 19 الإطار الزمني لأطروحته - حرمت من العناصر المؤهلة للوحدة

والاستقرار والامتزاج، وكان المستوى التقني بها متدنيا، إلا أن "الإنسان المغربي كان ينفرد بلباسه ولهجته وبمجال مسى له حدود اعتبره مجاله الخاص"¹². يعني كل هذا، أنه على أي تحديد لمفهوم الدولة في المغرب يجب عليه استحضار الصورة المعقدة لتشكّل الدولة والسلطة المرتبطة بها في كليتها، لأنه لا يوجد مركز سلطوي مستقل بما فيه الكفاية تجاه قبائل لم يكتمل بعد تكوينها وقابلة لأن تطوق بدقة¹³.

إذا كان تحليل براديغم الدولة يرتبط إلى هذه الدرجة بمفهوم "المخزن" فما المراد بهذا الأخير وما المقصود به؟ وما دام أن المخزن يحيل إلى نوع من السلطة فإن هذه الأخيرة تقتضي مبدئيا توفر مجال من العلاقات لتمارس فوقه - أي ما يسمى بالمجال السياسي الذي يتحدد بمجال ترابي معين الحدود- فما هو المجال الذي تمارس فوقه سلطة المخزن؟ وما هي حدوده؟ وهل المقصود بالمجال فقط التراب بحدوده الجغرافية أم البشر أيضا - كمجتمع مغربي وكعنصر دائم التحرك- يوجد فوق هذا التراب؟

يتفق جل الباحثين على أن جعل "المخزن" كموضوع للدراسة يتحدى التحليل والتفكير، لصعوبة تحديد مغزاه بدقة وبساطة، وذلك لاعتبارات متعددة: أولا، لأنه ينفذ للمجتمع في جوانبه الأكثر عمقا وحميمية، فهو في ذات الوقت داخله وفوقه، كما أنه يقوم على تمثيل المجتمع عضويا ويرغب في أن يظل فوق الانفلاتات والتناقضات التي تخترقه. ولأنه ثانيا، مفهوم لا يمكن تحديده عبر الجهاز المفاهيمي للعلوم الاجتماعية فهو ليس بمفهوم اقتصادي يمكن اختزاله إلى اشتقاق للسوق أو الرأسمال، كما أنه ليس بمفهوم اجتماعي أو سياسي يمكن الإحاطة به عبر الدولة والسلطة والطبقة...¹⁴

إن أهم خاصية تميز "المخزن" المغربي هي عراقته وعمقه التاريخي، إذ له تاريخ يشمل عدة قرون يستمد منه مشروعيته ومبرر وجوده، ويفسر أصله التاريخي - السياسي جزءا كبيرا من تجذره في واقع البلاد. فهو كما يصفه الأستاذ ادريس بنعلي، "لم يكن المخزن نتاجا مباشرا للاستقلال السياسي، أي أنه ليس منتوجا زرعت بذوره خلال المرحلة الاستعمارية وما تخللها من صراع سياسي من أجل التحرر ... إنه وليد المجتمع المغربي، خرج من صلبه في زمن معين من تطوره، فاكتمل شرعية تبدو أزلية تأصلت أسسها في المجتمع وترسخت في مخيال

الطبقات الشعبية التي تقر له بالقدرة على تجسيد الوحدة الوطنية وتفوض له أمر استعمال بعض الرموز الروحية...¹⁵.

ونظرا لما تكتسيه مؤسسة المخزن من أهمية في تحليل وفهم النظام الاجتماعي والسياسي المغربي فقد كانت مجالا استقطب اهتمام عدد كبير من الباحثين والدارسين مغاربة وأجانب مما كانت محصلته في الأخير بروز عدة نظريات حول هذه المؤسسة فالعالم الفرنسي كوتييه والمؤرخ هنري طيراس، قالوا بنظرية "المخزن – القبيلة" استنادا إلى أعمال ابن خلدون الذي يربط السلطة السياسية وممارستها بالمجتمع القبلي العصبوي. ومضمون هذه النظرية أن التعارض أو الصراع المستمر بين سكان البوادي الرحل وأهل الحواضر المستقرين هو الأصل الذي يؤدي إلى قيام السلطة السياسية وبالتالي إلى خلق المخزن أو "الدولة". وطالما أن هذه السلطة تنبني على أساس قبلي في قيامها وترسيخ كيائها، فإن المخزن بالنتيجة يكون قبليا في بنياته، وهو ما تبرزه تسمية العصبية التي حكمت التاريخ السياسي المغربي: كالمخزن أو الدولة الموحدية المصمودية، والآخر المرابطي الصنهاجي، ثم الميرني الزناتي...، فالمخزن بهذا الشكل هو مخزن (دولة) القبيلة أو الاتحاد القبلي المهيمن في حقبة تاريخية معينة¹⁶.

هناك نظرية أخرى تنبني مفهوم "المخزن الفيودالي" انطلاقا من التشابه الكبير بين النظام الفيودالي والمخزن المغربي، وأبرز من دافع عن هذا الطرح روبرت مونتاني في كتابه "البربر والمخزن في الجنوب المغربي"، رغم إقراره بوجود فوارق كبيرة بين النظامين، إلا أن ذلك لا يلغي في نظره أوجه التشابه بينهما¹⁷.

بدوره صاغ الباحث الأمريكي كليفورد كيرتز تصورا نظريا يقوم على اعتبار "المخزن" "الزاوية"، انطلاقا من الواقع المغربي الذي يزخر بعدد وتشعب الزوايا، ولما رأى أن هذه الأخيرة لا تكتفي بالمجال الديني وحده لتتدخل في المجال السياسي والاجتماعي، ولدعم موقفه هذا يرجع الباحث إلى التاريخ المغربي لتقديم أمثلة عما ذهب إليه، ليذكر أن المخزن المرابطي أو الموحي انطلقا من "رباطات" دينية أو زوايا تطلعت للسلطة السياسية وأنشأت بنيات إدارية واجتماعية كونت مخزنا، كما أن الزاوية الدلائية في القرن 17 تعد أبرز مثال في هذا الصدد،

حيث كان لها مخزنها بإداراته المتعددة، بسلطانه، بإقليمه، بأعيانه، بولاته، وبجيше وعاصمته¹⁸.

ومن جهته، يضيف الأستاذ عبد اللطيف أكنوش بعد استقرائه للتاريخ الشرفاوي في المغرب ما يسميه "بالمخزن الشرفاوي"، الذي ظهر في المغرب ابتداء من وصول السعديين إلى الحكم في بداية القرن 16 إلى غاية تاريخنا هذا. ومعناه يعرف ويفهم في مقابلته وتضاده "بالمخزن – القبيلة"، و"المخزن الفيودالي"، و"المخزن الزاوية". لأنه لا يعبر في نظره، عن رغبة قبيلة معينة في السلطة العليا، ولا يرتبط بهيكل نظام حقوق فيودالي، ولا بزاوية قائمة بذاتها. فبدل الدعوة والعصبية التي تطبع "المخزن القبيلة"، يلتجئ "المخزن الشرفاوي" إلى إنتاج "سياسة دينية". وعضو الجهاد الهجومي الذي كان في الماضي يخدم الأغراض المادية للقبائل، يلتجئ هذا المخزن للجهاد الدفاعي الذي من شأنه جمع كل القبائل المغربية وخلق شروط الدولة – القومية. وعضو السلطة السياسية القبلية، يلتجئ إلى سلطة الأشراف التي تبحث باستمرار على تركيع كل القبائل ونزعها الطبيعية في الاستقلال الذاتي. وذلك قصد بناء دولة ممرزة وقوية¹⁹.

إن الغرض من الدلالات السابقة التي حاولت الاقتراب من مفهوم المخزن يكمن في البحث والبرهنة على الخصوصية التي تميز الدولة المغربية. بشكل يعبر فيها المخزن عن الدولة ككيان عريق ومؤسسة سياسية مستقلة كما يعني في الوقت نفسه الطريقة والأسلوب الذي تدبر به الدولة مجالها الترابي، من خلال ما يتضمنه هذا المفهوم من علاقات السلطة وتشابكات النفوذ. ليتأكد في نهاية المطاف ما يثبت وجود بنية سياسية منظمة في المغرب القديم عبر محاولة رصد العناصر المادية والمعنوية التي تتشابه فيها الدولة المغربية مع الدولة بمفهومها الغربي الحديث: كالإقليم، والرعايا، والجيش، ونظام حكم، وإدارة ومؤسسات اجتماعية وثقافية، وجباية وتشريع... وهي كلها عناصر عملت مختلف السلالات التي تعاقبت على الحكم بالمغرب على تطويرها وتثبيتها وضمان استمراريتها على مدى عدة قرون²⁰. وفي هذا السياق اعتبر بعض الباحثين²¹ القرن 16 الميلادي التاريخ الذي بدأ يتكون لدى المغاربة "شعور وطني" قوامه ربط مفهوم الأمة بالأرض والدولة بالوطن. ذلك أنه، بالإضافة إلى حركة

التوسع الاستعماري التي كان المغرب يواجهها على شواطئه في الشمال والغرب، كان هناك تهديد آخر من الشرق يتمثل في احتلال الأتراك العثمانيين للجزائر وطموحهم إلى الاستيلاء على المغرب. لقد أصبح المغرب بفعل العاملين السابقين يدل على رقعة من الأرض معينة يجب الدفاع عنها ضد تهديد الآخر الأوروبي والآخر العثماني سواء بسواء. فقد كان المغاربة من قبل يعترفون بالخلافة العباسية، اسميا على الأقل، أما عندما وضع الأتراك العثمانيين حدا نهائيا لهذه الخلافة وأخذوا يحكمون كسلطين، أي بالقوة وحدها، فلم يعد هناك ما يبرر ولاء الحكام في المغرب لغير المغرب نفسه: المغرب الذي أصبح يعني رقعة من الأرض معينة يجب الدفاع عنها مما سيجعله في حالة حرب مستمرة مع جيرانه، وهذا شيء ستنعكس آثاره بقوة على أوضاعه الداخلية²²، وهو ما أعطى لدولة المغرب وجودا سابقا، حتى إن التدخل الاستعماري في المغرب وجد في مواجهته مجتمعا يتوفر على بنية سياسية توجي بالاستمرارية وترجع بجذورها إلى أزمنة عريقة²³، فسلطات الحماية لم تجد نفسها أمام فراغ مؤسسي، لهذا السبب عملت، على الأقل طيلة المرحلة الأولى لهيمنتها على المغرب، على احترام المؤسسات المغربية الموروثة والتي كانت ما تزال آنذاك قائمة، بل أكثر من ذلك أنها أحيت المؤسسات المخزنية العتيقة وقامت بمأسستها خلال تواجدها في المغرب؛ أولا انسجاما مع مقتضيات معاهدة الحماية ل 30 مارس 1912، وثانيا لاحتفاظ تلك المؤسسات التي تفاعل معها المجتمع المغربي طيلة قرون عديدة، في نظرها، على القوة الكافية التي تجعلها أهلا للاحترام وأهلا أيضا للمحافظة على حقها في الوجود²⁴. فالمغرب بلد حافظ على استقلاله ووحدة كيانه طوال ما يزيد على 14 قرنا إذ لم يسبق له أن اندمج لا في الإمبراطورية العباسية ولا في الدولة الفاطمية، التي كانت في وقت من الأوقات الدولة المهيمنة في المغربي الكبير، كما أنه لم يقع قط تحت النفوذ المباشر وغير المباشر للدولة العثمانية، بل لقد حافظ على استقلاله ووحدة كيانه، حتى في القرن 19 الذي اشتد فيه وطيس الاستعمار في آسيا وإفريقيا، بل وفي المغرب العربي، حيث كان المغرب آخر دولة استعمرت، وبموجب عقد حماية وليس بموجب هزيمة عسكرية أو انفكاك داخلي. وفوق ذلك كان المغرب من الدول القلائل التي استرجعت استقلالها في أقصر مدة وبأقل الخسائر²⁵.

إجمالاً كان المغرب يتميز ككيان سياسي واجتماعي وثقافي واضح المعالم، مما جعل ملامح مفهوم الدولة في صيغتها العامة تكاد تكون مكتملة؛ حيث كان السلطان يعد أعلى سلطة في البلاد، يستمد مشروعية حكمه من الأصول والأسس الشرعية التي تنبني عليها كل نظم الحكم في البلاد الإسلامية، فضلاً عن تقاليد وأعراف وقواعد مرعية وعريقة في القدم، كانت تحد من سلطة السلطان المغربي وتلزمه، من وقت لآخر، باستشارة العلماء والفقهاء، أو أعضاء الجماعات القبلية، أو فئات اجتماعية أخرى من ذوي الاختصاص (كالتجار، باشوات وعمال المدن، وقواد القبائل) حول قضايا معينة أو نوازل طارئة.

كما أن السلطان المغربي لم يكن يستمد حكمه وشرعيته من تفويض إلهي، أو كان حكمه استبدادياً مطلقاً، أو طبقياً تسلطياً. بل كان هذا الحكم مؤسساً على البيعة كالالتزام صريح وتعاهد متين بين السلطان الجديد ورعاياه، مما كان يسمح بتحديد الحقوق والواجبات المتبادلة بين الطرفين.

زيادة على المقومات الفكرية والأسس الرمزية المشار إليها أعلاه، هناك بعض المميزات والممارسات التي تعتبر من صميم اختصاصات الدولة المستقلة، من ذلك الرقعة الترابية التي كان يشملها نفوذ وسلطة السلطان، مادية كانت أو روحية، وحرية في سك العملة كلما اقتضت الحاجة ذلك، وتوفره على قوة عسكرية، بغض الطرف عن نقائصها ومثالبها، ظلت تمثل أداة في يد المخزن لتنفيذ أوامره، والإسهام في نشر الأمن واستتبابه، والدفاع عن حوزة البلاد، إن دعت الضرورة إلى ذلك، كما كانت تساعد في تحصيل الضرائب وغيرها من الفروض والواجبات التي كان يسنها المخزن. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى إن الدولة المغربية لم تكن قائمة فقط على العنف بل تملأ وظائف وطنية واجتماعية لازمة لحياة البلاد، وهي التي مكنتها من الحصول على الشرعية في نظر السكان المتطلعين لتحكيم وموازنة المخزن ضمن منظور ذاتي وشخصي ومتغير للشرعية السلطانية التقليدية المتميزة تماماً عن الشرعية الغربية القائمة على عناصر غير شخصية وعامة ودائمة²⁶.

إلى جانب القوة العسكرية كان المخزن السلطاني يعتمد في تدبير شؤون البلاد على جهاز بيروقراطي مركزي، مكون ممن كان ينعت بموظفي "دار المخزن" ويسمون أيضاً بـ

(أصحاب الخناجر، أصحاب الشكارة). إلى جانب أجهزة أخرى على المستوى المحلي كالخليفة والقائد والباشا والمحاسب... الخ، فضلا عن فاعلين آخرين يشكلون امتدادات محلية للسلطان يجسدها قواد القبائل وممثلي الشأن الديني من شيوخ الزوايا والفقهاء والعلماء. ورغم المؤاخذات والملاحظات التي يمكن تسجيلها على هذا الجهاز الإداري بوصفه جهازا عتيقا وبسيطا يقوم على المركزية المفرطة، وينعدم فيه التحديد الدقيق للاختصاصات وتنقل المركزية إلى المستوى المحلي عن طريق "الحركة" متى عجزت العاصمة عن ضبط القبائل، لا يرقى إلى مستوى الأنظمة الإدارية والسياسية المعروفة آنثذ في أوروبا. إلا أنه مع ذلك كان بالفعل أداة ملائمة ووسيلة فعالة في تسيير شؤون البلاد وتأمين استمرارية مؤسساتها، بعيدا عن فضولية وتدخلات الأجانب، على الأقل خلال الثلث الأول من ق 20.

خلاصة ما سبق هي أن الدولة المغربية المعاصرة لم تقم في فراغ، ولا من فراغ، فهي تحمل معها استمرارية تاريخية جعلت منها دولة الماضي في الحاضر، ولم يشكل حصولها على الاستقلال سنة 1956 إلا مجرد استرجاع لما سلبته منها معاهدة الحماية، التي فرضتها عليها فرنسا سنة 1912، من عناصر السيادة ومظاهرها²⁷.

إن التحليل أعلاه بقدر ما بين العلاقة التي تربط بين مفهوم الدولة ومفهوم المخزن وحدد عناصر الأولى من خلال هذا الأخير، بقدر ما يدفع بالتحليل إلى مستوى آخر يصب في صلب موضوعنا وهي تلك العلاقة الرابطة بين الدولة والمجال، ذلك أن دراسة مفهوم "المخزن" تحيل إلى البعد الأنثروبولوجي للسلطة الذي يركز على الطابع الخفي والاستراتيجي للسلطة في المجتمعات التقليدية، والمغرب نموذج حي في هذا الصدد، الأمر الذي يقتضي البحث عن السلطة لا في مراكزها وأجهزتها المعهودة كالدولة والنخبة وأجهزة ووسائل القمع المختلفة فحسب، وإنما في جل مظاهر الاجتماعي والديني والرمزي²⁸.

في هذا الإطار قام الأستاذ عبد الله العروي بالتمييز بين معنيين لمفهوم "المخزن": "المعنى الضيق ويتعلق الأمر بالمشتغلين بالجهاز الإداري (البيروقراطية) والجيش وكل من يتقاضى راتباً من الخزينة السلطانية، وهو ما يتطلب التمييز بينهم وبين من يتم تعويضهم عن خدماتهم من مال الأحباس، وهو حال المشتغلين في الوظائف التي احتضنتها الحواضر. ويؤول

لهذا المخزن بالدرجة الأولى أمر الحفاظ على النظام في الحواضر وإلى حد ما في البوادي". والمعنى الواسع يجعل دلالة "المخزن" "تنطبق على مجموع الفئات التي يتم من بينها اختيار أعضاء المخزن في معناه الضيق، وهي الخاصة وقبائل الكيش والشرفاء والمرابطون المنتشرون في البوادي، وهم إجمالاً من يحظون "بالصلات" (الهدايا) ويحوزون على ظهائر التوقير والاحترام أو بإمكانهم الحصول عليها، ومن يعتبرون أنفسهم جزءاً من المخزن تأسيساً على إقراره لهم بفضائل لا تتوفر في العامة". وانطلاقاً من هذه الدلالة الواسعة اكتسب المخزن ميزة أساسية تمكن بفضلها من فرض نفسه بشكل شبه مستديم على المناطق الخارجة عن سلطته بالاعتماد على مؤسسات محلية كالزوايا والزعامات المحلية مما جعل التمرد الذي يتعرض له من حين لآخر يكتسي طابعاً نسبياً بالنظر لما تحتله هذه المؤسسات من مكانة داخل المخزن بمعناه الواسع، فضلاً عن أن أقصى ما تطمح إليه هو تهيئة نفسها، بوعي منها أو بدونه، للارتقاء في أحضانها من خلال أخذ نصيب لها في المشاركة في التدبير، وهو الأمر الذي تحصل عليه في غالب الأحيان²⁹. بعبارة أخرى إننا لسنا هنا أمام كيان محصور في مجموعة خاصة، بل على العكس، نحن أمام مبدأ للسلطة يتمظهر في كل مكان، بما في ذلك الأماكن التي لا يحل بها أبداً المركز الملكي رغم تنقلاته الشهيرة. من هنا فإن الدولة هنا – كما يعبر عنها لفظ المخزن – لا تقابل مصطلح "الكيان السياسي" "Etat/State" كما يعرفها قاموس العلوم السياسية الأوروبي؛ إنها تدل أولاً وقبل كل شيء، عن الدور وتوسعا هي الجماعة التي يأتي دورها في الإمساك بشؤون الأمة³⁰.

وداخل نفس الإطار ينتصب الدين الإسلامي كقطب رحي يجمع المغاربة على أساس وحدة ثقافية روحية أكثر منها وحدة إدارية، لكنه يوفر مجالا واسعا لممارسة السلطة واكتساب الشرعية. "فالشعور الديني هو الوحيد الذي يضمن التضامن بين المغاربة" يقول Doutté، ويضيف: "فما أن الدولة المغربية لها طابع ديني بالأساس فإن فكرة القومية قد عوضتها بالإيمان وبالتالي يختلف المغرب عن الدولة الأوروبية لا بفهمه للسيادة فحسب، وإنما كذلك بالكيفية التي يضبط بها حدود ممارسة هذه السيادة. إن هذه الأخيرة لا تبدو للمغاربة كحدود محددة بشساعة تراب يكون دولة المغرب... كما أن سلطة الإمام تمتد نظرياً إلى كل المسلمين، ولكنها تشمل عملياً كل القبائل التي تصلي باسمه"³¹، هنا يبرز الدين أو المشروع

الدينية لتمنح "المخزن خصوصيات تجعل سلطته تستمد مشروعيتها من عنصر ميتا-اجتماعي، غير أن النظام لا يعتمد في تأكيد شرعيته في الحكم على السند الديني لوحده. فالمخزن يعي جيدا أن الإمامة الدينية وحدها لا تضمن له البقاء والاستمرار، بل عليه أيضا إحاطة نفسه بمؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية قوية.

إن المزايا التي يوفرها المجال الديني للسلطان لا تصبح ذات فعالية إلا إذا تحولت إلى ملكية مخزنية قوية، لأن سلطة المرجعيات الدينية أمر نسبي وذات دلالات رمزية لا أكثر، ولا تتحول إلى رصيد إيجابي إلا حين يعمد الفاعلون السياسيون إلى ترجمتها على أرض الواقع كأسس للشرعية في الحكم والحق في ممارسة السلطة. لذلك يجد النظام نفسه مضطرا باستمرار إلى توطيد خطابه السياسي بالإشارة إلى تحقيق منجزات اقتصادية ومشاريع تنموية وحلول مستقبلية، ناهيك عن اعتماد خطط الحضور البيروقراطي الناجعة³².

إن استعراض التشابكات والتقاطعات التي تنسج العلاقة بين الدولة والمخزن في التجربة السياسية المغربية، كما جاء ذلك في التحليل أعلاه، تحيل مباشرة إلى أهمية العمق التاريخي في تشكيل ثوابت الدولة المغربية.

الفقرة الثانية: ثوابت الدولة المغربية كأسس لتحديد المجال الترابي

إذا كانت الدولة المغربية دولة عريقة الجذور في التاريخ فإن هذا لم يكن ليتحقق لها لو لا قدرتها ومرونتها في طريقة تدبيرها للمجال الترابي. فعلى مدى القرن 19 مثلا، عرف تنظيم المجال في المغرب تقلبات لم يسبق لها مثيل لكن تنظيم ووجود الدولة ظلّا ثابتين لا يتزعزعا. فالعلاقات بين المجال وتنظيم السلطة في مغرب ما قبل الاستعمار تظهر، اليوم، معقدة، لأن طبيعة العلاقة الموجودة بين سكان المغرب وحكامه آنذاك، وإن كانت تتميز عن نظيرتها في الدول الأوروبية، فإن ذلك لا يعني انتفاء مفهوم الدولة في المغرب، فمن ثوابت الوضعية التاريخية للمغرب، كما يحددها الأستاذ محمد عابد الجابري³³، سوف نركز هنا على ثلاثة منها فقط، وذلك لعلاقتها المباشرة بصلب الموضوع. وأول هذه الثوابت نجد "استمرارية الدولة الوطنية" فيه منذ ما قبل الفتح الإسلامي له، هذه الدولة كانت دولة وطنية قائمة الذات تدخل

في علاقة الند للند مع الدول المعاصرة لها، بمعنى أن حاكمها ومسيرها من سكان المغرب أنفسهم ولم يكونوا قط "دخلاء" على المغرب، ولا من المحتلين ولا من الغزاة، ولا حتى من "المهاجرين" فالمغاربة على مر قرون خلت كانوا يجمع بينهم شعور قوي من "الوطنية"، بحيث جعلهم قادرين على الوقوف قاطبة وبشكل فعال ضد المخططات الاستعمارية الأوروبية في الشمال³⁴، والتدخلات العثمانية في الشرق. فالدولة في المغرب كانت دائما من أبناء المغرب ودولة من المواطنين المغاربة، لكن اكتمال كيائها واكتساب سلطتها للقوة إنما تم مع دولة المرابطين الذين نضجت على يدهم "ثوابت الوضعية التاريخية في المغرب" وعلى رأسها "الدولة الوطنية المغربية". هكذا كانت الدولة المغربية من بين قلة من الدول التي حافظت على كيائها واستمراريتها لقرون عديدة، غير أن هذا الوجود لمعنى الدولة تميز بخصوصيات فريدة بالنسبة للدولة في المغرب:

أولا، وهذا يحيلنا إلى الثابت الثاني للوضع التاريخي للمغرب ككيان سياسي وهو ثابت "الرقعة الجغرافية" لما يمكن تسميته بالمغرب الأصل والتي لها بعدان: البعد الأول يحدد ثبات مغرب الحد الأدنى الذي لا يقبل النقصان هو "المغرب الأقصى". ويحدده المؤرخون ضمن حدود ثابتة هي: المحيط الأطلسي غربا، البحر الأبيض المتوسط شمالا، ما وراء ملوية إلى تلمسان شرقا، والقبائل الصحراوية جنوبا. وربط المَعْلَم الأخير بالقبائل الصحراوية يبرز خاصية أساسية تميز الحدود، في الماضي، هي كونها بشرية تقوم على الولاء أكثر من كونها جغرافية، وبفعل ذلك تظل في حركة دائمة تبعا لطبيعة العلاقة القائمة بين مختلف الوحدات الاجتماعية المشكلة للقيادة الواحدة، أو لطبيعة العلاقة القائمة بين القيادات المجاورة³⁵. والبعد الثاني يتجسم في تحرك الرقعة الجغرافية لما يمكن تسميته بالمجال الحيوي للمغرب، والذي يتميز بالتغير إما بالامتداد أو النقصان حسب قوة الدولة، بحيث قد يمتد إشعاعها إلى الأندلس كما قد تصل سلطتها إلى جنوب الصحراء، مما يؤدي إلى خلق الضبابية والغموض على مستوى الحدود؛

ثانيا، يبرز هذا الغموض في كون المجالات الحدودية المغربية لم تعرف الاستقرار والثبات³⁶ ولا الوضوح التام حتى لدى بعض السلاطين أنفسهم؛ فعدم الثبات والاستقرار تمثل

في المد والجزر تبعا لقوة الدولة وضعفها، وعدم الوضوح تبرره المقاييس المعتمدة من لدن المخزن في تحديد امتدادات سلطاته عبر المجال وهو ما يحيلنا إلى طبيعة انتظام السلطة بين الدولة والسكان والمجال الترابي؛

ثالث المميزات، نوعية الآليات التي تربط المخزن السلطاني بالسكان ومن خلالهم بالمجال الترابي، والتي تتمثل أساسا في تعدد صورها وتكامل أدوارها؛ بينما هو ذو بعد رمزي كالبيعة والخطبة باسم السلطان يوم الجمعة والدعاء له... وبين ما يشكل طابعا ماديا كتعيين وتركيز قواد القبائل وشيوخها ورؤساء الزوايا وتوظيف العلماء والفقهاء، في كل نواحي البلاد بما في ذلك مجال الهوامش، واستخلاص الجبايات...، وهي باختصار ما يشكل أساس "الشرعية الوطنية في المغرب" كتابت ثالث؛

رابعا، كان المخزن خلال القرن 19 يسير بشرا في شكل تنظيمات اجتماعية قبلية، ولم يكن يسير مجالا ترابيا محددا بدقة³⁷، وكانت أدوات استجلاء سلطته تتركز على مجالين أساسيين: المجال الديني والروحي، ثم الفرض الجبائي، فعلى أساس هاذين العنصرين كانت تتحدد الامتدادات المجالية للسلطة المخزنية. فأين يتجلى ذلك؟

إجمالا، إذا كان مفهوم الدولة يتحدد بشكل دقيق في الفقه القانوني والسياسي الغربي ولا يثير أي غموض، فإن تحديد الدولة في الفكر العربي الإسلامي له عناصر تقليدية غير تلك المعتمدة حديثا من طرف الفكر السياسي الغربي، تنطبق هذه الملاحظة أيضا على مفهوم الدولة في المغرب؛ فما يحدد جوهر الدولة في المغرب، كما يلخصها مفهوم المخزن، هما عنصري الولاء والخضوع للسلطين. ويظهر هذا الولاء وهذا الخضوع في بعدين إثنين: الأول زمني، والثاني روحي ديني أو رمزي.

يتجلى البعد الزمني في تأدية الضرائب الشرعية والمكوس لفائدة بيت المال، فعلى أساس الخضوع الجبائي كانت القبائل زمن السلطين تتوزع بين مجالين: مجال يأوي قبائل تنصاع لأوامر المخزن السلطاني فتؤدي ما يفرضه عليها الحكام من ضرائب وإتاوات ومكوس، وغالبا ما تكون تلك القبائل تستقر في المجال الجغرافي الساحلي والمحاذي للمدن العواصم التي

تكون مقر استقرار السلاطين، نظرا لما تتميز به من سهولة تضاريسها، وكانت هذه القبائل معروفة بـ "قبائل المخزن" أو "قبائل الضريبة" إن صح هذا التعبير. ومجال آخر يكون مسرحا للصراع بين القبائل والمخزن السلطاني، يتميز، عموما، بوعورة تضاريسه وقساوة مناخه، وهو ما يسهل على القبائل رفض الخضوع الجبائي للمخزن وعدم الانصياع لأوامره، لذلك كانت تسمى "ببلاد السبية"³⁸، لما تتميز به من استقلال عن الحكم المركزي، وإن كانت تخضع لسلطته الروحية والدينية.

ويتمثل البعد الروحي الديني أو الرمزي في الخضوع للنفوذ الديني للسلطان وهو العنصر المشترك بين جميع القبائل المغربية، مما يضفي عليه أهمية بالغة جدا في علاقته بتحديد المجال الترابي للدولة المغربية. وتظهر هذه الأهمية في ضرورة التمييز بين العنصرين التاليين: الاعتراف بالسلطة الدينية للسلطان من جهة، والخضوع للنفوذ الديني للسلطان من جهة ثانية.

فمجرد الاعتراف بالسلطة الدينية للسلطان كأمر للمؤمنين، يبين مدى شساعة النفوذ الروحي للسلطان كما يحدد الإشعاع الديني لهذا الأخير كأمر للمؤمنين، إذ قد يمتد هذا الاعتراف وبالتالي هذا الإشعاع إلى قبائل وشعوب غير مغربية بالأساس، وهو ما يشترك فيه السلطان مع الزوايا، كالقبائل الإفريقية مثلا، حيث لا تصلها سلطته ولا يمتد إليها الخضوع لنفوذه حتى الديني منه.

أما الخضوع الديني للسلطان فله ميزتين اثنتين: الأولى تعكسها مقتضيات هذا الخضوع ومنها الدعاء للسلطان وتقديم البيعة له واللجوء إليه عند التنازع قصد التحكيم. والميزة الثانية تتجسد في الآثار البالغة الأهمية التي تترتب عن الخضوع الديني للسلطان، وعلى رأسها رسم معالم الحدود الحقيقية لامتداد السلطة السياسية المباشرة للحكم السلطاني، مما مفاده انمحاء التمايزات الوهمية بين بلاد السبية وبلاد المخزن ونسبية الحدود بينهما فإذا كانت هذه الأخيرة تتنازع في تأدية الضرائب للمخزن فإنها لا تنازع في الخضوع لنفوذه. وهناك فرق جلي بين المنازعة في الضريبة بل وحتى رفض أدائها، وبين رفض النفوذ السياسي للسلطان الذي كان محل إجماع القبائل المغربية، الأمر الذي ميز حدود الدولة المغربية جغرافيا عبر

التاريخ، عكس ما كانت تدعيه الحماية من سيادة الفوضى والتسيب في مغرب القرن 19 وموظفة إياه كسلاح للغزو الاستعماري.

في الخلاصة نتبين أن العنصرين السابقين المتمثلين في الخضوع للفرض الجبائي المخزني كسلطة مادية، والخضوع للنفوذ الديني للسلطان كأمر للمؤمنين عنصران يكتسيان بالغ الأهمية من زاوية دوريهما في تحديد الامتدادات المجالية للنفوذ السلطاني المغربي: فإذا كان العنصر الأول يضيق من المجال السلطاني، بحيث يحصره في حدود القبائل الخاضعة للمخزن، والتي كانت تستقر جغرافيا في المدن الساحلية قريبا من مقر عاصمة السلطان، مما يضطره في حال رغبته الاستزادة في مداخل بيت المال وتوسيع نفوذه إلى ركوب صهوة جواده للقيام ب"الحركة" داخل نفوذ القبائل التي تنعت بالسبية، فإن العنصر الديني على العكس يوسع المجال السلطاني، ليشمل قبائل المخزن وقبائل السبية في بوتقة واحدة، كما يقوي من شرعية السلطان الدينية كأمر للمؤمنين.

وبالتالي فالعنصرين السابقين يكمل بعضهما البعض الآخر، وليس بينهما أي تعارض؛ فما يفقده السلطان من ضرائب وإتاوات يربحه على شكل قيم رمزية تعزز من شرعيته السياسية وتجعله رمز الوحدة الوطنية، وتوسع نفوذ مجاله السياسي، فبناء على آثار العنصرين السابقين تحدد تعامل الدولة في علاقتها مع المجال والسكان، فهي تزواج بين المركزة السياسية القوية مع المجال الخاضع للنفوذ من جهة، وبين توظيف "الحركة" والتنقل والوفود واستعمال القوة في ضبط المجال الذي كانت فيه القبائل تحظى بنوع من "اللامركزية القسرية" أو "الواقعية" الناتجة بحكم الواقع، في تدبير شؤونها المحلية، لأن المخزن كان مضطرا لذلك وليس مخيرا.

ومن بين الأمور التي تجدر الإشارة إليها والتي يستدعيها المسار التاريخي العريق للمغرب والانعراجات التي عرفها التاريخ السياسي لدولته وشعبه هي أنه لا يمكن فهم أي جانب من جوانب تاريخه هذا فهما دقيقا طالما تم ذلك بمعزل عن محيطه الجيوسياسي، أي دون تأخذ في الحسبان الجوار الأوروبي للمغرب وضغوطه عليه وعدائه له. خاصة وأن النشاط العسكري والاقتصادي الأوروبي ترك أثارا متراكمة على الحياة المغربية، ليغمر فجأة كيانه الاجتماعي

والسياسي بعد 1930، محدثا بذلك تغييرا جذريا مهما على شتى المستويات. وبالتالي فمن شأن أي تحليل ينجز بدون مراعاة هذا العنصر الحاسم أن يقود في كثير من الحالات إلى نتائج غير موضوعية³⁹.

فالدولة بمفهومها "الحديث" قامت في الأقطار العربية ومن بينها المغرب أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي، مع الإشارة إلى أن دور الاستعمار بالنسبة للدولة المغربية أنه قام فقط بدور كاشف وليس منشئ، بمعنى أنه لم يخلقها من عدم وإن ساهم في إرساء المؤسسات الحديثة بها. لأن السمة الأكثر ارتباطا بالدولة المغربية هو استمرارها لقرون طويلة، لم تعرف خلالها فترة انحلال كلي، بما في ذلك حتى المراحل التي خضعت فيها للاستعمار⁴⁰، مما مكّنها من التفرد بميزة خاصة تعكسها آليات وطرق حضورها داخل المجتمع وتدير شؤونها. وعندما استقلت هذه الدول ورثت بنيات الدولة الحديثة التي غرسها الاستعمار، فكان الاستقلال عبارة عن "تأميم" هذه البنيات. أما العلاقات بين الدولة والمجتمع فقد بقيت تسري في القوالب نفسها التي كانت تسري فيها سلطة دولة الاستعمار، قوالب وأجهزة مهمتها احتواء المجتمع والهيمنة عليه. وحتى المؤسسات التمثيلية التي تركتها الدول الاستعمارية لم يكن الغرض منها تمكين المجتمع من مراقبة الدولة بقدر ما تم توظيفها من قبل الدولة لمراقبة المجتمع⁴¹، وهو ما جعل الدولة تتقمص دور الدولة البوليسية.

وبعد الحصول على الاستقلال خضع مفهوم الدولة المغربية لتطور ملموس، ففي عقد السبعينات طبعت الدراسات التي تناولت موضوع الدولة بنزوعات نظرية قوية لا أثر لها على التطورات العملية والتاريخية، ولا على المواقف العملية، بحيث كانت الدولة مجرد تكثيف لكل ما هو سياسي، كلحظة للتأمل، وتعطيل الفعل، كذات منفصلة نسبيا عن الرهانات الجارية، على عكس هذا العقد تميز عقد الثمانينات بالنظر إلى الدولة انطلاقا من التغيرات السياسية الملموسة في الاقتصاد، الإدارة، الدفاع...، ما جعل أدوارها تتكيف وواقع نمط الدولة - العناية، وتم ربط نزاع التقديس عن الدولة مباشرة بمسألة الخاص- العمومي، المركزي- المحلي، الوطني- الدولي... بعدما أكد التطور المجتمعي أن مشكلة الدولة تصاغ

كمشكلة تندرج في قلب الرهانات التي تمثل الحيز المناسب لدراسة السلوكيات الجارية، لا كمشكلة تصاغ في قوالب نظرية خالصة⁴².

وهكذا، تقود سيرورة التطور بشكل تدريجي، إلى صياغة نموذج للتحديث وإلى إعادة تحديد دور الدولة في المجتمع بشكل يفضي إلى تأسيس نظام علاقات يقوم على المسؤولية والمساواة المتبادلة، مع التشديد أساساً على مفهوم جديد للسلطة وعلاقتها مع المجال، وهي القضية المفتاح لتغيير في الأفق يتوخى تحديد جهاز إداري محلي وجهوي ومركزي مصمم لكي يكون أداة تسمح باندماج أفضل للدولة في المجتمع مبني على احترام القانون والثقة المتبادلة. وهو ما يشكل في المجمل إكراه تدبير الدولة للمجال كموضوع مفتوح للبحث والدراسة سوف نخصص له لأهميته مقال علمي خاص.

لائحة المراجع:

¹ يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى مفكري عصر النهضة في أوروبا كجون لوك وبودان وهوبس وغيرهم الذين خصوا مفهوم العقد الاجتماعي والسيادة وكذا الدولة بنظريات فكرية جد مهمة. كما يمكن الرجوع كذلك لفقهاء القانون الدولي وعلماء السياسة لمزيد من التفصيل في العناصر المادية والمعنوية لمفهوم الدولة.

² عبد الله ساعف، اضطرابات الدولة: حول العلاقة بين الدولة "البنوية" والدولة "المتغيرة"، في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، ببيير سلامة وبرهان غليون... وآخرون، إفريقيا الشرق، ط، الثانية، 1994، ص.ص، 249-250.

³ للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى أحمد الحارثي، عناصر أولية لمقاربة إشكالية الدولة، في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب...، مرجع سابق، ص، 85-107.

⁴ المرجع نفسه، ص، 94.

⁵ إدريس بنعلي، الدولة وإعادة الانتاج الاجتماعية بالمغرب: حالة القطاع العمومي، في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، ببيير سلامة وبرهان غليون... وآخرون، إفريقيا الشرق، ط، الثانية، 1994، ص، 215.

⁶ أحمد الحارثي، عناصر أولية لمقاربة إشكالية الدولة، في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب...، مرجع سابق، ص، 99.

⁷ المرجع نفسه، ص، 101.

⁸ إدمون عمران المليلح، مفهوم الدولة في المغرب في: بول باسكون أو علم الاجتماع القروي، بول باسكون، إدمون عمران المليلح... وآخرين، منتدى ابن تاشفين: المجتمع والمجال، بدون طبعة ولا تاريخ النشر، ص، 116.

⁹ إدريس بنعلي، الدولة وإعادة الانتاج الاجتماعية بالمغرب: حالة القطاع العمومي...، مرجع سابق، ص، 215.

- ¹⁰ رحمة بورقية، "الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب"، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط. الأولى، فبراير 1991، ص.ص. 7-8. وكذا ص. 23.
- ¹¹ ذكرته رحمة بورقية نقلا عن زيغلر Ziegler، مرجع سابق، ص. 23.
- ¹² Abdallah LAROUÏ: « Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912) », centre culturel arabe, Casablanca, 3ème édition, 2009, P.P, 65-66.
- ¹³ إدمون عمران المليح، مفهوم الدولة في المغرب، مرجع سابق، ص. 117.
- ¹⁴ ادريس بنعلي، الدولة وإعادة الإنتاج الاجتماعية بالمغرب: حالة القطاع العمومي، مرجع سابق، ص. 216.
- ¹⁵ Driss Benali, « Etat et reproduction sociale au Maroc : le cas du secteur public », Annuaire de l'Afrique du Nord, 1987, p. 120.
- ¹⁶ راجع عبد اللطيف أكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، دون سنة النشر، ص 119.
- ¹⁷ Robert Montagne, Les Berbères et le Makhzen dans les sud marocain : essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires, Paris, 1930 pp. 358-359.
- ¹⁸ عبد اللطيف أكنوش، تاريخ المؤسسات....، مرجع سابق، ص ص 119-120.
- ¹⁹ المرجع نفسه، ص 120.
- ²⁰ أحمد الحارثي، "عناصر أولية لمقاربة إشكالية الدولة"، في: جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب....، مرجع سابق، ص. 102.
- ²¹ محمد عابد الجابري، "المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية"، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط. الأولى 1988، ص ص 129-151.
- ²² المرجع السابق، ص 129.
- ²³ المرجع نفسه، ص. 101.
- ²⁴ Michel Rousset, « Les Institutions Administratives Marocaines », Publisud, collection « Manuels 2000 », Paris, 1991, p 21.
- ²⁵ محمد عابد الجابري، "المغرب المعاصر..."، مرجع سابق، ص 116.
- ²⁶ هند عروب، "المخزن في الثقافة السياسية المغربية"، دفاتر وجهة نظر، العدد (4)، ط. الأولى 2004، ص 64.
- ²⁷ محمد عابد الجابري، "المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية..."، مرجع سابق، ص 125.
- ²⁸ رحمة بورقية، "الدولة والسلطة والمجتمع...."، مرجع سابق، ص. 11.
- ²⁹ Abdallah LAROUÏ: Les origines sociales et culturelles..., Op.cit, pp. 154-155.
- ³⁰ عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط. الثالثة، 2003، ص ص 75-73.
- ³¹ ذكرته رحمة بورقية، مرجع سابق، ص. 26.

³² محمد الطوزي، الملكية والاسلام السياسي في المغرب، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراري، مراجعة عبد الرحيم بنعادة، نشر الفنك، مارس 2001، ص 69.

³³ لمزيد من التفاصيل حول هذه الثوابت المحددة في خمسة وهي بالإضافة إلى الثلاثة المشار إليها أعلاه: الطابع المحارب للدولة المغربية والطابع المقاوم للشعب المغربي، العلاقة الجدلية بين بين البادية والمدينة في عملية التغيير والمقاومة، يمكن الرجوع إلى محمد عابد الجابري، "المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية، الحداثة والتنمية"، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، نونبر 1988، ص 116 وما بعدها.

³⁴ جرمان عياش، "دراسات في تاريخ المغرب"، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، ط. الأولى، 1986، ص 8.

³⁵ علي المحمدي، "السلطة والمجتمع في المغرب، نموذج أيت باعمران"، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1989، ص 23.

³⁶ عكاشة براحاب، "المجالات الحدودية في تاريخ المغرب"، مداخلة في ندوة دولية. تحت عنوان "الدولة والمجتمع في المغرب: تحديات العالم المعاصر"، من تنظيم مركز محمد حسن الوزاني للديمقراطية والتنمية البشرية، فاس 25-26-27 نونبر 2010، قام بجمع ونشر نصوص الندوة السادة: محمد معروف الدفالي، حسن الوزاني الشاهدي وأنطوان فلوري، ص 70.

³⁷ Amina AOUCHAR, « L'organisation de l'espace dans la haute Moulouya depuis la fin d XIX^e siècle », In : la question régionale et les enjeux de développement au Maroc, acte de colloque organisé par l'Institut Universitaire de la Recherche Scientifique (Rabat, les 10 et 11 décembre 1999), Edition OKAD, Juillet 1999, P. 16.

³⁸ تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين "القبائل الراضية لأداء الضريبة" وبين القبائل المعفاة من هذا الواجب الجبائي، فإن كانت تشترك في عدم أداء الضريبة، فإنهما يختلفان فيما بينهما جوهريا؛ ومناطق التمييز بينهما هو أن القبائل المعفاة مصدره قرار أو ظهير سلطاني (قبائل النائية مثلا) ولكنها تبقى خاضعة تماما لسلطة المخزن، بل إن سبب إعفائها هو هذا الخضوع التام، بينما "قبائل السبية" يكون مصدر عدم أدائها للضرائب هي إرادتها المنفردة التابعة من عدم الانصياع للقرار السلطاني وأوامره، على هذا المستوى فقط، بيد أنها تقبل بسلطته الروحية.

³⁹ جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب...، مرجع سابق.

⁴⁰ SAAF Abdallah, Maroc : « l'espérance d'Etat moderne », édition Afrique orient ; Casablanca, 1999, p. 47.

⁴¹ محمد عابد الجابري، "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، كتاب في جريدة، من إصدار منظمة اليونسكو سنة 1996، العدد 95، 05 يوليوز 2006

⁴² عبد الله ساعف، "اضطرابات الدولة: حول العلاقة بين الدولة "البنوية" والدولة "المتغيرة"..."، مرجع سابق، ص 250.